

تقييم طرق تقدير صدق أدوات القياس المستخدمة في البحوث النفسية والتربوية بجامعة
الجزائر2

بن صافي عبد الرحمن abderrahmenbensafi@gmail.com

د. طاجين علي alitadjine@yahoo.fr

جامعة مستغانم

ملخص:

تهدف الدراسة الحالية إلى التعرف على مدى جودة طرق تقدير صدق أدوات القياس المستخدمة في أطروحات دكتوراه علم النفس وعلوم التربية بجامعة الجزائر2. لتحقيق أهداف هذه الدراسة، قام الباحثان ببناء بطاقة لتقييم طرق تقدير الصدق، وتمثلت عينة الدراسة في 346 أداة قياس مستخدمة في 112 أطروحة دكتوراه في علم النفس وعلوم التربية بجامعة الجزائر2. وقد أسفرت الدراسة على النتائج التالية:

- 1- تم التحقق من صدق أدوات القياس بنسبة 72.00%.
- 2- أكثر طرق التحقق من الصدق شيوعا هي طريقة صدق المحكمين بنسبة 43.00%.
- 3- استخدامات طرق التحقق من الصدق كانت جيدة بنسبة 93.38%.
- 4- من الأخطاء التي وقع فيها الباحثون عند استخدامهم لطرق التحقق من الصدق: عدم كفاية طرق التحقق بنسبة 66.67%، عدم التحقق من الصدق على عينة ممثلة لمجتمع الدراسة بنسبة 53.61% وعدم التحقق من الصدق على عينة مناسبة الحجم بنسبة 07.83%.

الكلمات المفتاحية: الصدق، أدوات القياس، البحوث النفسية، البحوث التربوية.

Résumé :

La présente étude vise à déterminer la qualité des méthodes d'estimation de la validité et des instruments de mesure utilisés dans les thèses de doctorat en Psychologie et Sciences de l'Education à l'Université d'Alger 2.

Pour atteindre l'objectif de cette étude, le chercheur a élaboré une grille pour évaluer les méthodes d'estimation de la validité, l'échantillon est composé de 346 instruments de mesure utilisés dans 112 thèses de doctorat en Psychologie et Sciences de l'Education à l'Université d'Alger 2.

L'étude a révélé les résultats suivants:

- 1- Les instruments de mesure sont vérifiés de taux de 72,00%.
- 2- La méthode d'estimation la plus fréquentée est la méthode d'inter-juges.
- 3- Le taux de bonne utilisation des méthodes de l'estimation est 93.38%.
- 4- Les erreurs qui sont produites par les chercheurs quand ils vérifient la validité des instruments sont : l'insuffisance des méthodes utilisées (66.67%), l'échantillon utilisé n'est pas représentatif de la population (53.61%) et la taille de l'échantillon est insuffisante (07.83%).

Mots-clés : la validité, les instruments de mesure, les recherches psychologiques, les recherches pédagogique.

مقدمة:

إن عملية بناء المقياس بمختلف مراحلها تعتبر خطوة منهجية مصيرية ومحددة للخطوات الموالية ومسار البحث ككل، وعليه هناك خصائص ينبغي التحقق منها في أداة القياس، للاطمئنان على دقة النتائج المتحصل عليها وإمكانية اتخاذ قرارات هامة متعلقة بأفراد، جماعات أو منظمات، وهي ما يصطلح عليها بـ "الخصائص السيكمومترية"، من بينها الصدق: أي أن المقياس يقيس فعلا ما وضع لقياسه.

يعتبر الصدق من أهم الشروط التي ينبغي توفرها في أدوات القياس، فإذا لم يجدد الباحث في دراسته درجة صدق أدوات القياس التي يبنها أو يستخدمها، فإن ذلك سيقفل من قيمة النتائج التي توصل لها في تلك الدراسة، حيث تشير أدبيات القياس النفسي والتقويم التربوي إلى طرق متعددة للتحقق من صدق المقياس، كعامل الإتفاق بين المحكمين، معامل الارتباط بين المقياس والحك، معامل الارتباط بين درجة الفقرة ودرجة البعد أو الدرجة الكلية للمقياس، طريقة المقارنة الطرفية، المجموعات المتضادة وغيرها من الأساليب.

كما أن أي قصور في عملية بناء أداة القياس أو في طرق التحقق من صدقها، سيزيد من أخطاء القياس العشوائية، مما يعطي تفسيراً خاطئاً، وعدم مناسبة القرار للغرض المستخدمة فيه هذه الأداة، وبالتالي التقليل من قيمتها التعميمية والتطبيقية.

إشكالية البحث وتساؤلاته:

لعل من أهم دواعي عدم الأخذ بنتائج البحوث النفسية والتربوية في الجامعات وإمكانية الاستفادة منها، هو عدم سلامة الإجراءات المنهجية، إما في مرحلة جمع البيانات أو مرحلة التحليل والتفسير، حيث أن المرحلة الثانية تتعلق بنتائج المرحلة الأولى وتتحدد بها، وهذه الأخيرة تعتمد بدورها على أداة القياس المستخدمة، فكلما كانت هذه الأداة دقيقة وتمتع بخصائص سيكومترية جيدة، كلما كانت نتائج الدراسة ذات مصداقية عالية ويمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.

من خلال استعراض أطروحات الدكتوراه في المجال النفسي والتربوي يتبين أن العديد من الباحثين يقعون في أخطاء منهجية عند التحقق من الصدق، حيث نجد أن البعض منهم يطبق أداة الدراسة الأولية على عينة غير ممثلة، أو يقتصر على طريقة واحدة فقط كصدق المحكمين، والبعض الآخر لا يراعي افتراضات وشروط التطبيق للطريقة المستخدمة؛ كما أن العديد من الباحثين لا يقومون بإعادة التحقق من صلاحية أدوات سابقة - عربية كانت أم أجنبية - ويطبقونها على عينة الدراسة مباشرة، حيث يكتفون بالخصائص السيكومترية الواردة للمقياس في البيئات الأصلية.

من هذا المنطلق يرى الباحثان ضرورة التقييم المستمر والدائم للبحوث النفسية والتربوية، خصوصاً فيما يتعلق بالطرق والأساليب المستخدمة في التحقق من صدق أدوات القياس.

وعليه يمكن تحديد مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

1- هل تم التحقق من صدق أدوات القياس المستخدمة؟

2- ما هي الطريقة الأكثر شيوعاً في التحقق من صدق أدوات القياس المستخدمة؟

3- ما نسبة الاستخدامات الجيدة لطرق التحقق من صدق أدوات القياس؟

4- ما هي الأخطاء التي وقع فيها الباحثون عند التحقق من صدق أدوات القياس؟

أ- هل كانت الطرق المستخدمة في التحقق من الصدق كافية؟

ب- هل تم التحقق من صدق الأداة على عينة ممثلة لمجتمع الدراسة؟

ت- هل تم التحقق من صدق الأداة على عينة مناسبة الحجم؟

5- هل تم مراعاة شروط التطبيق عند التحقق من صدق أدوات القياس؟

أهداف البحث:

يهدف البحث الحالي إلى مايلي:

1- التعرف على مدى اهتمام طلاب الدراسات العليا بالتحقق من صدق أدوات القياس.

2- تحديد الطريقة الأكثر شيوعاً في التحقق من صدق أدوات القياس.

3- التعرف على الأخطاء التي وقع فيها الباحثون عند التحقق من صدق أدوات القياس.

4- التعرف على مدى جودة طرق التحقق من صدق أدوات القياس المستخدمة.

أهمية البحث:

تظهر أهمية البحث الحالي من خلال أهمية الموضوع الذي يعالجه، وهو صدق أدوات القياس، فالأداة التي لا تتوفر فيها هذه الخاصية، لا يمكن الوثوق ببياناتها، ومن ثم بالقرارات الناتجة عنها، وبالتالي فهي لن تساعد في التحقق من فرضيات البحث أو تحقيق الغرض الذي صممت من أجله، من هنا تتحدد أهمية هذا البحث فيما يلي:

- توجيه إنتباه مشرفي الدراسات العليا في الجامعات الجزائرية إلى أهمية موضوع صدق أدوات القياس، والأخطاء التي يقع بها الباحثين عند التحقق من الصدق.
- مساعدة الباحثين وطلاب الدراسات العليا على اختيار الطريقة المناسبة للتحقق من صدق أدوات القياس، من خلال تبصيرهم بالأخطاء التي يمكن أن يقعوا فيها عند التحقق من الصدق.

حدود البحث: تقتصر الدراسة الحالية على وصف وتقييم الطرق المختلفة المستخدمة في التحقق من صدق أدوات القياس في أطروحات دكتوراه علم النفس وعلوم التربية بجامعة الجزائر²، والتي تحتوي على أداة قياس واحدة على الأقل.

مصطلحات البحث:

أ- **الصدق:** يعرف الصدق بأنه قدرة الأداة على قياس ما وضعت لقياسه، أي "مدى فائدة الأداة في اتخاذ قرار مناسب للغرض الذي صممت من أجله" (علام، 2000: 231).

ونقصد بالأداة ذات قدر عالي من الصدق في بحثنا: الأداة التي تنطبق عليها معايير الدراسة الحالية.

ب- **أداة القياس:** يقصد بها الأداة المستخدمة لجمع المعطيات الكمية أو الكيفية حول ظاهرة معينة، "وهي مجموعة من الأسئلة أو المواقف التي تمثل القدرة أو الخاصية المراد قياسها" (عبد الرحمن، 1998: 160).

أما إجرائيا فهي أحد الأدوات المستخدمة في الأطروحات: الملاحظة، المقابلة، الإختبار.

منهج البحث:

قام الباحثان باتباع المنهج الوصفي التقويمي لمناسبته غرض الدراسة وطبيعة بياناتها، والذي يعتمد على التكرارات والنسب المئوية لوصف واقع الأشياء أو الظواهر

التي تناولها الدراسة في ضوء معايير معينة، فغرض البحث الحالي هو تقييم طرق التحقق من صدق أدوات القياس المستخدمة في أطروحات دكتوراه علم النفس وعلوم التربية بجامعة الجزائر2 وذلك باستخدام معايير محددة بدقة.

مجتمع وعينة البحث:

يشمل مجتمع الدراسة أدوات القياس المستخدمة في أطروحات دكتوراه علم النفس وعلوم التربية بجامعة الجزائر2، وبما أن مجتمع البحث غير معلوم ومحدد بدقة، فإن هذه الدراسة تقتصر على عينة تمثل في جميع الأطروحات المتاحة للباحثين بصورة كاملة على الموقع الإلكتروني للبوابة الوطنية للإشعار عن الأطروحات (www.pnst.cerist.dz)، والتي استخدمت أداة قياس واحدة على الأقل.

يتوفر في الموقع الإلكتروني للبوابة الأطروحات المناقشة في جامعة الجزائر2 فقط، باعتبار أن الجامعات الأخرى لم تقم برقمنة الأطروحات ورفعها على الموقع. كما أننا لم نتمكن من الحصول على نسخ ورقية في جامعات أخرى (صعوبات إدارية).

بعد تحميل هذه الأطروحات قام الباحثان بتحليلها حسب المعايير التالية: التوفر الكامل للأطروحة، مكان إجراء الدراسة، القسم، التخصص. حيث تم استبعاد عدة أطروحات واستثنينا الدراسات التي توفرت بصورة كاملة، والتي تمت في الجزائر ومن إعداد طلبة جزائريين، لاستبعاد متغير البنية أو الأثر الثقافي. كما استثنينا فقط أطروحات قسم علم النفس (تخصص: إجتماعي، عمل وتنظيم، عيادي) وعلوم التربية، واستبعدنا أطروحات قسم الأطفونيا لقلّة عددها وطبيعة أدواتها المستخدمة (البروتوكل، والأجهزة الإلكترونية مثل irm...)، كما أننا لم نجد ذكر لمصطلح صدق إلا في ثلاث (03) منها فقط؛ واستبعدنا تخصصات أخرى هي: الإرشاد النفسي، علم النفس الإكلينيكي، علم النفس التربوي، علم النفس العصبي، علم النفس اللغوي والمعرفي، علم النفس المعرفي (وذلك لقلّة عدد الأطروحات فيها والذي لا يتجاوز 03 في كل

تخصص، مما يؤثر على تجانس العينة وبالتالي على النتائج، والجدولين التاليين يوضحان عينة الأطروحات حسب متغيري القسم والتخصص.

جدول رقم (01) يوضح توزيع الأطروحات حسب متغير التخصص

النسبة	عدد الأطروحات	التخصص
17 %	19	علم النفس الاجتماعي
18 %	21	علم النفس العمل والمنظمات
27 %	30	علم النفس العيادي
38 %	42	علوم التربية
100 %	112	المجموع

يمثل الجدول السابق عدد الأطروحات ونسبتها حسب متغير التخصص، حيث نلاحظ أن عدد الأطروحات التي ستنم عليها الدراسة هو 112 أطروحة، وأن أكبر نسبة كانت علوم التربية ب 38 % أي 42 أطروحة، ثم تليها التخصصات الأخرى كالتالي: علم النفس العيادي، علم النفس العمل والتنظيم، علم النفس العمل الاجتماعي (30، 21، 19 على الترتيب). مما يبين لنا مدى تقارب نسب وأعداد الأطروحات في التخصصات.

جدول رقم (02) يوضح توزيع الأطروحات حسب متغير القسم

النسبة	عدد الأطروحات	التخصص
62 %	70	علم النفس
38 %	43	علوم التربية
100 %	112	المجموع

الجدول السابق يمثل توزيع أطروحات الدراسة حسب متغير القسم، فأكثر نسبة هي لقسم علم النفس (62 %) ب 70 أطروحة، ثم النسبة الأخرى 38% لقسم علوم التربية ب 42 أطروحة، وبالتالي ليس هناك فرق كبير في النسبة.

جدول رقم (03) يوضح توزيع الأدوات حسب متغير التخصص

المجموع	الإختبار	المقابلة	الملاحظة	الأداة	التخصص
55	49	3	3		علم النفس الاجتماعي
73	66	5	2		علم النفس العمل والمنظمات
120	98	16	6		علم النفس العيادي
98	85	3	10		علوم التربية

المجموع	21	27	296	346
---------	----	----	-----	-----

يمثل الجدول السابق عدد الأدوات المستخدمة في أطروحات الدكتوراه حسب متغير التخصص، حيث نلاحظ أن أكبر عدد مستخدم من الأدوات هو في تخصص علم النفس العيادي، خاصة فيما يخص أداة المقابلة وأداة الإختبار. ويرجع هذا لتعدد الظاهرة النفسية في الدراسة العيادية وتداخل متغيراتها، وبالتالي حاجة المختص لتوفر أدوات كافية كما ونوعاً بهدف تشخيص الإضطرابات ومن ثم علاجها.

جدول رقم (04) يوضح توزيع الأدوات حسب متغير القسم

القسم	الأداة	الملاحظة	المقابلة	الإختبار	المجموع	
					التكرار	النسبة%
علم النفس	11	24	213	248	71.7	
علوم التربية	10	3	85	98	28.3	
المجموع	21	27	296	346	100.0	

يمثل الجدول السابق عدد الأدوات المستخدمة في أطروحات الدكتوراه حسب متغير القسم، حيث نلاحظ أن العدد الإجمالي للأدوات يقدر بـ 346 أداة -وهي تمثل العينة الفعلية للدراسة الحالية-، وأن ما يفوق نسبة الثلثين من هذه الأدوات استخدمت في أطروحات علم النفس (71.7%) -بينما نجد أن النسبة المستخدمة في أطروحات علوم التربية لا تتجاوز الثلث (28.3%).

كما نلاحظ أن أكثر أداة مستخدمة بغض النظر عن القسم هي أداة الإختبار، ثم تليها أداتي المقابلة والملاحظة، واللتين استخدمتا بكثرة في أطروحات علم النفس العيادي لطبيعة البحث (بحث كيفي) وطبيعة العينة (حالات) في هذا التخصص. أما بالنظر إلى متغير القسم، فنجد أن نسبي استخدام أداة الملاحظة متساويتين تقريباً، بينما أداتي المقابلة والملاحظة فاستخدمتا في أطروحات علم النفس بصفة أكبر، خاصة في تخصص علم النفس العيادي.

أداة البحث:

لتحقيق أهداف هذه الدراسة، قام الباحثان ببناء شبكة لتقييم طرق تقدير الصدق المستخدمة في أطروحات الدكتوراه، مستفيدا من مراجعته لأدبيات البحث التربوي والنفسي، خاصة فيما يتعلق بالخصائص السيكومترية لأدوات القياس، وكذلك من خلال إطلاعهم على الدراسات السابقة التي تناولت تقويم الأساليب المنهجية للبحوث الاجتماعية عموما وأدوات القياس خصوصا.

وتتكون أداة الدراسة من قسمين، القسم الأول منها يحتوي على البيانات العامة للرسالة، وهي: الرقم التسلسلي للأطروحة، رقم الأداة في الأطروحة، القسم، التخصص، إعداد الأداة، نوع الأداة والسمة المقاسة.

أما القسم الثاني يضم بيانات متعلقة بالطرق المستخدمة للتحقق من صدق الأداة، وبدورها تحتوي على جزئين: أسئلة عامة، مثل الطرق المستخدمة، شروط العينة (التمثيل والحجم)؛ وأسئلة خاصة بكل نوع من أنواع الصدق الثلاث.

صدق الأداة: للتأكد من صدق الأداة تم استخدام طريقة صدق المحكمين حيث قام الباحثان بعرض شبكة التقييم على مجموعة من المحكمين المتخصصين في مجال القياس النفسي والتقويم التربوي، وتم تعديل بعض بنود الشبكة ومعايير التحليل في ضوء هذه الآراء. كما استخدم الباحثان طريقة صدق المحتوى، حيث قام بفحص 12 أطروحة من مختلف الأقسام والتخصصات ضمت 30 أداة قياس، وذلك للتأكد من مرونة الشبكة في التطبيق واستيفائها لكل جوانب التقييم؛ وبناء على هذا تم صياغة الشبكة في صورتها النهائية (أنظر الملحق رقم 01).

ثبات الأداة: قام الباحثان بتقدير ثبات شبكة التقييم عن طريق حساب معامل الإتفاق بين الباحث ونفسه، وبين الباحث وباحث آخر (متخصص في القياس النفسي)، باستخدام معادلة هولستي (Holsti 1969):

$$\frac{2 \text{ (س ص)}}{\text{س}1 + \text{س}1} = \text{معامل الاتفاق}$$

- حيث أن: س1: عدد الأسئلة التي نتجت عن التحليل الأول.
س2: عدد الأسئلة التي نتجت عن التحليل الثاني.
س ص: عدد الأسئلة التي تطابقت في التحليلين.

حيث تكونت عينة الثبات من 36 أطروحة اشتملت على 98 أداة موزعة كالتالي: من حيث القسم (18 علم النفس، 18 علوم تربوية)، من حيث التخصص (6 علم النفس الاجتماعي، 6 عمل وتنظيم، 6 عيادي)، من حيث نوع الأداة (اختبار 92، دليل مقابلة 5، شبكة ملاحظة 1).

ولقد بلغ معامل الاتفاق العام (الوسيط) بين الباحث نفسه 0,98، أما بين الباحث وزميله فقد بلغ 0,90، مما يدل على ثبات عالي لشبكة التقييم الخاصة بالدراسة الحالية.

الأساليب الإحصائية:

للإجابة على تساؤلات البحث تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات، حيث إعتدنا على التكرارات، النسب المئوية ومعادلة هولستي.

عرض ومناقشة النتائج:

السؤال الأول: هل تم التحقق من صدق أدوات القياس المستخدمة؟

للإجابة على السؤال السابق قام الباحثان بحصر الأدوات التي تم التحقق من صدقها، والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول رقم (05) يوضح تكرارات ونسب أدوات القياس التي تم التحقق من صدقها

المجموع	إعداد الأداة			التحقق من
	لم يحدد	باحث أجنبي	باحث عربي	

صدق الأداة	ت	% ن	ت	% ن	ت	% ن	ت	% ن	ت	% ن
تم التحقق	113	45.38	29	11.65	93	37.35	14	05.62	249	72.00
لم يتم التحقق	35	36.08	16	16.50	45	46.39	01	01.03	97	28.00
المجموع	148	/	45	/	138	/	15	/	346	100.0

من خلال الجدول السابق يتضح أنه لم يتم التحقق من صدق أدوات القياس بنسبة 28.00% من مجموع الأدوات المستخدمة في أطروحات دكتوراه علم النفس وعلوم التربية بجامعة الجزائر2، والبالغ عددها الإجمالي 346 أداة؛ وبالنظر إلى متغير إعداد الأداة نجد أن 46.39% من الأدوات التي لم يتم التحقق من صدقها كانت من إعداد باحث آخر أجنبي، ونسبة 36.08% منها كانت من إعداد الباحث نفسه، أما نسبة الأدوات التي كانت من إعداد باحث آخر عربي فقدت بـ 16.50%، بينما الأدوات التي لم يتم التحقق من صدقها ولم يحدد الباحث الذي أعدها فكانت نسبتها 01.30%.

وفي هذه النتائج دليل على إهمال بعض الباحثين لاعتبارات الدقة في نتائج دراساتهم، فنسبة 28.00% من الأدوات التي لم يتم التحقق من صدقها تعد نسبة ملفتة للنظر، خاصة عند ملاحظة أن 36.08% منها كانت من إعداد الباحث نفسه، أي أنها أداة جديدة لم تستخدم من قبل، ورغم ذلك أهمل الباحث تقدير صدقها.

وتتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة نورة القضيبي (2001) حيث وجدت أن 24.60% من الاختبارات المستخدمة في عينة دراستها لم يتحقق من صدقها.

وبالمقابل نجد أن نسبة 46.39% من الأدوات التي لم يتم التحقق من صدقها كانت من إعداد باحث آخر أجنبي، رغم أنها طبقت بلغة مختلفة وعلى بيئة مختلفة من جميع النواحي، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن ارتفاع هذه النسبة راجع لأن أغلب هذه الأدوات تم استخدامها على بيئة عربية وأظهرت صدق مناسب فاستخدمها الباحث على هذا الأساس وتجاهل اعتبارات مثل اختلاف الثقافة والعينة.

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة ماير ودافيس (1995) فقد وجد أن نسبة الأدوات التي كانت من إعداد باحث آخر مرتفعة 72.00% وأن نسبة قليلة منها قام الباحثين بالتحقق من صدقها بنسبة 08.00% للمقالات في عينة دراستهما. أما النتيجة المتعلقة بالأدوات التي لم يتم التحقق من صدقها وكانت من إعداد باحث آخر عربي والتي قدرت بـ 16.50%، فقد اكتفى الباحثين بذكر الخصائص السابقة للأدوات، مبررين ذلك بتشابه خصائص البيئة الجزائرية والعربية؛ ولكن عند الرجوع إلى معايير الاختبارات النفسية والتربوية (APA, 1999) نجد أن هذا الإجراء خاطئ لأنه "ليس هناك اختبار يعتبر صادقا لجميع الأعراض والمواقف، فكل استخدام أو تفسير مقترح للاختبار يتطلب عملية تحقق من الصدق، وتحديد -بلغة واضحة- المجتمع الذي يلائمه الاختبار والبناء الذي يقيسه الاختبار، والأسلوب والسياق اللذين سيتم توظيف الدرجات فيهما".

وتتفق هذه النتائج مع دراسة الثبيتي (1998-ب) حيث وجد أن 32% من الأدوات لم يتم التحقق من صدقها رغم أن 14% منها كانت معدة باللغة العربية وسبق استخدامها و 19% منها مترجمة استخدمت في بيئات عربية و 67% من إعداد صاحب الدراسة وتستخدم لأول مرة. كما وجدت غادة بنحش (2007) أن 27.72% من أدوات القياس في الرسائل لم يتم التحقق من صدقها، كانت 33.33% منها من إعداد الباحث و 37.26% منها من إعداد باحث آخر عربي و 29.41% منها من إعداد باحث آخر أجنبي.

السؤال الثاني: ما هي الطريقة الأكثر شيوعا في التحقق من صدق أدوات القياس المستخدمة؟

للإجابة على هذا السؤال قام الباحث بإحصاء طرق الصدق المستخدمة في عينة البحث، وهي ستة (06) طرق، موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (06) يوضح تكرارات ونسب طرق التحقق من الصدق

النسبة المئوية	التكرار	طريقة التحقق من الصدق
03.56	14	صدق المحتوى
02.80	11	الصدق المرتبط بمحك
32.06	126	صدق التكوين الفرضي
43.00	169	صدق المحكمين
12.21	48	الصدق الذاتي
06.11	24	الصدق الظاهري
00.26	01	طريقة أخرى
100.0	393	المجموع

من خلال الجدول السابق يتضح أن أكثر طرق التحقق من صدق أدوات القياس شيوعا هي طريقة صدق المحكمين بنسبة 43.00% من مجموع استخدامات طرق التحقق من صدق أدوات القياس في أطروحات دكتوراه علم النفس وعلوم التربية بجامعة الجزائر 2 (393 طريقة)، ثم طريقة صدق التكوين الفرضي بنسبة 32.06% من الاستخدامات، ثم الصدق الذاتي، الصدق الظاهري، صدق المحتوى، الصدق المرتبط المحك بنسبة 12.21%، 06.11%، 03.56%، 02.80% على التوالي. كما استخدمت طريقة أخرى واحدة وهي الصدق الثقافي بنسبة 00.26%.

ويفسر الباحث هذه النتائج أنه كلما تقدمت الطريقة وزادت تعقيدا كلما قل استخدامها، حيث أن أبسط طريقة من حيث المتطلبات والاجراءات من وجهة نظر الباحثين هي صدق المحكمين (43.00%)، ثم صدق التكوين الفرضي بنسبة 32.06% من الاستخدامات في أدوات القياس في أطروحات دكتوراه علم النفس وعلوم التربية بجامعة الجزائر 2.

لاحظ الباحثان أثناء تحليل الأطروحات أن أغلب الباحثين استخدموا نفس الطرق في كل أدواتهم المستخدمة ، كما لاحظ أن بعض الطلاب يقلدون بعضهم البعض، بحيث يكونوا ينتمون إلى نفس القسم أو يؤطروهم نفس المشرف، حيث أنه مهما اختلفت أدواتهم وأهدافهم فإنهم يستخدمون نفس الطريقة، حتى أصبح الخطأ مركب وتأخذ الطريقة صفة الشيع، ليس لمناسبتها ولكن لعدم إدراك الباحثين أن

استخدام كل طريقة يجب أن يكون له ما يبرره من حيث الغرض من الأداة والسمة التي تقيسها.

وتتفق هذه النتيجة مع ما أكدت عليه نتائج دراسة ميسيك (1994) من أهمية استخدام طريقة صدق التكوين الفرضي وأنه من الطرق التي تجعل الأسئلة ممثلة لمحتوى السمة مما يزيد من مصداقية النتائج.

كما تتفق مع دراسي ويتا ودانيال (1997، 1998) حيث كانت طريقة صدق التكوين الفرضي أكثر الطرق استخداما بنسبة 55.40%-47%.

كما أن أكثر الطرق تعقيدا هو الصدق المرتبط. بمحك وحقق أقل نسبة 02.80%، حيث أنه يتطلب إجراءات تجريبية تحوي العديد من التقنيات التي تحتاج دراية وخبرة علمية للتحقق منه بكل دقة، مثل إيجاد المحك المناسب الذي يتعلق بالسمة التي تقيسها الأداة، مما يشكل عبئا على الباحث من حيث الجهد والوقت المبذولين.

تتفق النتيجة تقريبا مع ما توصلت إليه نورة القضيبي (2001) حيث كانت نسبة استخدام صدق التكوين الفرضي 24.80% وبلغت نسبة صدق المحكمين 20.30%، وطريقة الصدق المرتبط بمحك 09.30%، صدق المحتوى 04.50%، الصدق الذاتي 07.10%، والصدق الظاهري 02.40%.

وتتفق نتائج السؤال مع نتائج دراسة غادة بخش (2007) حيث توصلت إلى أن الطريقة الأكثر شيوعا في التحقق من الصدق في عينة دراستها من الرسائل كانت طريقة صدق المحكمين بنسبة 54.51% ثم طريقة صدق التكوين الفرضي بنسبة 28.95%.

السؤال الثالث: ما نسبة الاستخدامات الجيدة لطرق التحقق من صدق أدوات القياس المستخدمة؟

للإجابة على هذا السؤال قام الباحثان بإعداد الجدول التالي:

جدول رقم (07) يوضح تكرارات ونسب الإستخدامات الجيدة لطرق التحقق من الصدق

المجموع	طرق التحقق من الصدق							حالة الاستخدام
	التكوين الفرضي		المرتبط بمحك		المحتوى			
	التكرار	% ن	التكرار	% ن	التكرار	% ن		
93.38	141	96.03	121	100	11	64.29	09	جيد
06.62	10	03.97	05	00	00	35.71	05	غير جيد
100	151	100	126	100	11	100	14	المجموع

من خلال الجدول السابق يتضح أن نسبة 93.38% من استخدامات طرق التحقق من صدق أدوات القياس في أطروحات دكتوراه علم النفس وعلوم التربية بجامعة الجزائر 2 كانت جيدة، وأن نسبة 06.62% منها غير جيدة. حيث كانت طريقة الصدق المرتبط بمحك جيدة بنسبة 100%، وطريقة التكوين الفرضي جيدة بنسبة 96.00%، أما طريقة صدق المحتوى فكانت جيدة الاستخدام بنسبة 64.29%.

وتجدر الإشارة إلى أننا اقتصرنا على الطرق الثلاثة (صدق المحتوى، الصدق المرتبط بمحك، صدق التكوين الفرضي)، أما الطرق الأخرى (المحكين، الذاتي، الظاهري) فلم نعتمدها باعتبارها طرق غير علمية بناء على معايير الاختبارات النفسية والتربوية (APA, 1999). حيث لاحظ الباحثان عند مراجعتهم للأطروحات في عينة الدراسة الحالية أن هناك خلط بين طريقة صدق المحكمين والصدق الظاهري، وكذلك بين طريقة صدق المحكمين وطريقة ثبات التقدير من حيث المسمى فقط، وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة هامرلسي (1987) التي توصلت لوجود مجموعة من الأفكار المتنوعة حول مفهوم الصدق وأنه يستخدم استخداما غامضا وغير منسق، كما تتفق مع توصلت إليه دراسة ويتا ودانيال (1997، 1998) حيث وجدت انتشارا ملحوظا لإساءة استعمال اللغة عند تسمية طرق وإجراءات التحقق من الصدق في المقالات التي تم فحصها.

كما أن الإجراء في طريقة الصدق الذاتي بحساب الجذر التربيعي لمعامل الثبات، لا ينتمي للصدق بمعناه الدقيق، فحسب فرج (2000) أن استخدام الصدق الذاتي لا

يتعارض فقط مع المبادئ السيكمترية بل يعد تشويها لمعنى الصدق، ويسمى أحيانا بالصدق المروبي لأن الباحث يلجأ إليه عندما يعجز أو يتكاسل عن التحقق من صدق أدواته بالطرق السليمة، وهو غير مقبول كبديل لطرق الصدق الأخرى.

قد يرجع انتشار الخطأ في استخدام طرق التحقق من الصدق إلى أن بعض الباحثين يعتقدون -لقلة الخبرة وقلة الإعداد الأكاديمي- أن كل أداة يجب تقدير صدقها بما يتييسر للباحث من الطرق سواء من حيث الجهد أو الوقت، وتبين هذه النتيجة أهمية ما أوصت به نتائج دراسة شيبارد (1993)، بضرورة توحيد مفهوم صدق الأداة والتي تؤكد أهمية تفسير الدرجات واستعمالاتها في الميادين التطبيقية في ظل إطار مفاهيمي نظري يصور العلاقة بين المحتوى والأداء وما يمثله من استجابات، وهذا ما أكد عليه الباحثين في الاتجاهات الحديثة لنظرية الصدق أمثال تيغزة (2009).

تتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة الثبيتي (1998-ب) حيث وجد أن 51.00% من عينة دراسته تم التحقق من صدقها باستخدام طرق لا تجيب عن السؤال الذي يطرحه صدق الأداة بأي حال من الأحوال، من بينها استخدام الجذر التربيعي لمعامل الثبات. كما تتفق جزئياً مع النتائج التي توصلت إليها دراسة غادة بخش (2001) حيث كانت طريقة الصدق المرتبط بمحك جيدة بنسبة 66.67%، وطريقة التكوين الفرضي جيدة بنسبة 98.70%، أما طريقة صدق المحتوى فكانت جيدة الاستخدام بنسبة 80.00%.

السؤال الرابع: ما هي الأخطاء التي وقع فيها الباحثون عند التحقق من صدق أدوات القياس المستخدمة؟

يتفرع من هذا السؤال عدة أسئلة، يتعلق كل سؤال بعامل من العوامل التي تؤثر على صدق الأداة بشكل عام بغض النظر عن الطريقة المستخدمة في تقدير الصدق؛ ومنها:

أ- السؤال الفرعي الأول: هل كانت الطرق المستخدمة في التحقق من الصدق كافية؟

للإجابة على هذا السؤال قام الباحثان بإعداد الجدول التالي:

جدول رقم (08) يوضح تكرارات ونسب عدم كفاية طرق التحقق من الصدق

النسبة المئوية	التكرار	كفاية طرق التحقق من الصدق
33.33	83	نعم
66.67	166	لا
100.0	249	المجموع

من خلال الجدول السابق يتضح أن خطأ عدم كفاية طرق التحقق من صدق الأدوات من الأخطاء التي وقع فيها الباحثون عند استخدامهم لطرق التحقق من الصدق في أدوات القياس في أطروحات دكتوراه علم النفس وعلوم التربية بجامعة الجزائر2، حيث ظهر هذا الخطأ في 166 استخدام بنسبة 66.67% أي ثلثي مجموع الأدوات (249 أداة)، وتدل النسبة على أن ظهور هذا الخطأ كان متوسطاً.

ويفسر الباحثان في الدراسة الحالية ارتفاع نسبة خطأ عدم كفاية طرق التحقق من الصدق في الأطروحات بأن ذلك راجع لاستخدام أغلب الباحثين طريقة واحدة (غير علمية) للتحقق من أدواتهم والتي هي طريقة صدق المحكمين بالدرجة الأولى، ثم طريقة الصدق الذاتي وطريقة الصدق الظاهري.

وتتفق نتيجة هذا السؤال الفرعي مع ما توصلت إليه نورة القضيبي (2001) حيث كانت أساليب التحقق من الصدق غير كافية بنسبة 59.70%، كما جاءت نتائج الدراسة الحالية مقارنة لنتائج دراسة غادة بخش (2007) حيث وجدت أن نسبة الوقوع في خطأ عدم كفاية طرق التحقق من صدق أدوات القياس 56.00%.

ب- السؤال الفرعي الثاني: هل تم التحقق من صدق الأداة على عينة ممثلة لمجتمع الدراسة؟

للإجابة على هذا السؤال قام الباحثان بإعداد الجدول التالي:

جدول رقم (09) يوضح تكرارات ونسب عدم التحقق من الصدق على عينة ممثلة لمجتمع الدراسة

النسبة المئوية	التكرار	التحقق من الصدق على عينة ممثلة
46.39	77	نعم

53.61	89	لا
100.0	166	المجموع

من خلال الجدول السابق نجد أن خطأ عدم التحقق من صدق الأداة على عينة ممثلة لمجتمع الدراسة من الأخطاء التي وقع فيها الباحثون عند استخدامهم لطرق التحقق من صدق أدواتهم، ويلاحظ أن عدد الأدوات الكلي 166 أداة، حيث تم استثناء 83 أداة وهي التي استخدمت طريقة صدق المحكمين أو صدق المحتوى فقط، لأنها لا تحتاج إلى عينات للتحقق من صدقها، وقد ظهر هذا الخطأ في 89 استخدام بنسبة 53.61% من مجموع الاستخدامات، مما يدل على أن ظهور هذا الخطأ كان متوسطاً.

ويعود سبب الوقوع في هذا الخطأ لإهمال بعض الباحثين أو جهلهم بالعوامل المؤثرة على طرق التحقق من الصدق، حيث نجد أن بعض الباحثين يكتفون بالتحقق من الصدق على طبقة واحدة فقط، مثل الذكور دون الإناث أو فئة عمرية دون أخرى، ويترك بقية الطبقات ويستخرج مؤشر الصدق لها ويرتضيه كمعامل صدق لبقية الفئات رغم اختلاف خصائصها. كما أن بعض الباحثين لم يتطرق أصلاً لخصائص العينة التي استخدمها في التحقق من صدق أدواته، مما يدل على الإهمال الكبير لهذا الجانب.

وتختلف نتيجة هذا السؤال الفرعي مع ما توصلت إليه نورة القضيبي (2001) حيث أنها وجدت أن عينة الصدق غير ممثلة لمجتمع الدراسة الأساسية بنسبة منخفضة 10.30%، ولكن تتفق إلى حد ما مع دراسة غادة بنحش (2007) حيث ظهر هذا الخطأ بنسبة 34.90% من المجموع الكلي للاستخدامات.

ج- السؤال الفرعي الثالث: هل تم التحقق من صدق الأداة على عينة مناسبة الحجم؟

للإجابة على هذا السؤال قام الباحثان بإعداد الجدول التالي:

جدول رقم (10) يوضح تكرارات ونسب عدم التحقق من الصدق على عينة مناسبة الحجم

النسبة المئوية	التكرار	التحقق من الصدق على عينة مناسبة الحجم
61.45	102	نعم
07.83	13	لا
30.72	51	لم يحدد

100.0	166	المجموع
-------	-----	---------

من خلال الجدول السابق نجد أن خطأ عدم التحقق من صدق الأداة على عينة مناسبة الحجم من الأخطاء التي وقع فيها الباحثون عند استخدامهم لطرق التحقق من صدق أدوات القياس في أطروحات دكتوراه علم النفس وعلوم التربية بجامعة الجزائر2، ويلاحظ أن عدد الأدوات الكلي 166 أداة، حيث تم استثناء 83 أداة (استخدم فيها طريقة صدق المحكمين أو صدق المحتوى فقط)، وقد ظهر هذا الخطأ في 13 استخدام بنسبة 07.83% من مجموع الاستخدامات، مما يدل على أن ظهور هذا الخطأ كان منخفضاً، كما أن 30.72% من الاستخدامات لم يذكر فيها الباحثون أي معلومات عن هذا الجانب.

ويعود سبب الوقوع في هذا الخطأ لإهمال بعض الباحثين أو جهلهم بالعوامل المؤثرة على طرق التحقق من الصدق، حيث نجد أن بعض الباحثين يكتفون باختيار عينة صغيرة الحجم، مما يدل على عدم وعيهم بأهمية حجم العينة، فكلما كان كبيراً بما فيه الكفاية كلما أمكن الحصول على نتائج إحصائية دقيقة تقلل من أخطاء اختيار العينة وبالتالي تمكن من تعميم هذه النتائج.

تتفق نتيجة هذا السؤال الفرعي مع ما توصلت إليه نورة القضيبي (2001) حيث وجدت أن عينة الصدق غير مناسبة الحجم بنسبة 05.10%، في حين لم يحدد الباحث حجم العينة بنسبة 15.50%.

بعد أن ناقش الباحثان الأسئلة الفرعية الثلاثة التي من خلال الإجابة عليها تمت الإجابة على السؤال الرابع الذي يبحث في الأخطاء المتعلقة بالعوامل التي تؤثر على صدق الأداة بشكل عام التي وقع فيها الباحثون عند استخدام طرق التحقق من صدق أدوات القياس، قام الباحثان بإعداد الجدول التالي:

جدول رقم (11) يوضح نسب الأخطاء المتعلقة بالعوامل المؤثرة على الصدق

نسبة الإنتشار	النسبة المئوية	الأخطاء المتعلقة بالعوامل المؤثرة على صدق الأداة
52.04	66.67	عدم كفاية طرق التحقق من الصدق
41.85	53.61	عدم التحقق من الصدق على عينة ممثلة للدراسة الأساسية
06.11	07.83	عدم مناسبة حجم عينة الصدق
100.0	128.11	المجموع

من خلال الجدول السابق يتضح أن هناك 03 أخطاء متعلقة بالعوامل المؤثرة على الصدق، حيث ظهرت بنسب متفاوتة، وكان خطأ عدم كفاية طرق التحقق من الصدق هو الأكثر ظهوراً من بين هذه الأخطاء بنسبة 52.04%، ثم خطأ عدم التحقق من الصدق على عينة ممثلة للدراسة الأساسية بنسبة 41.85%، ويأتي في الأخير خطأ عدم مناسبة حجم عينة الصدق بنسبة 06.11%.

وقد يرجع تكرار ظهور الأخطاء في جميع طرق الصدق تقريبا عند التحقق من صدق أدوات الدراسة إلى عدم وعي الباحثين بأهمية أدوات البحث وبالأسس التي تبني عليها وبالعوامل التي تؤثر عليها، والباحث المبتدئ قد لا يدرك الفرق بين الأدوات المختلفة من حيث طبيعتها والغرض من استخدامها، وبالتالي بمفاهيم ومبادئ القياس المتعلقة بكل نوع والتي من أهمها مفهوم الصدق والطريقة الملائمة لإيجاد مؤشراتته بالنسبة لكل نوع من أنواع الأدوات في ضوء أهداف القياس في كل دراسة على حدة.

السؤال الخامس: هل تم مراعاة شروط التطبيق عند التحقق من صدق أدوات القياس المستخدمة؟

وللإجابة على السؤال تم عرض نتائج كل من الطرق الثلاث (صدق المحتوى، الصدق المرتبط بمحك وصدق التكوين الفرضي) للتحقق من صدق الأدوات على حدة.

أ- صدق المحتوى:

للإجابة على السؤال المتعلق بطريقة صدق المحتوى قام الباحثان بإعداد الجدول التالي:

جدول رقم (12) يوضح النتائج المتعلقة بجانب التحقق من صدق المحتوى

النسبة المئوية	التكرار	الإستجابات	البند
28.57	04	نعم	هل تم تحليل المحتوى بالوصف التفصيلي أو توصيف الأهداف؟
71.43	10	لا	
100	14	المجموع	
21.43	03	نعم	هل تم عمل جدول مواصفات؟
78.57	11	لا	
100	14	المجموع	

35.71	05	نعم	هل تم حساب نسبة الإتفاق بين المحكمين؟
64.29	09	لا	
100	14	المجموع	

من خلال الجدول السابق يتضح أن الباحثين وقعوا في 03 أخطاء متعلقة بإجراءات تطبيق طريقة صدق المحتوى، حيث ظهرت بنسب متفاوتة، فنجد أن نسبة 78.57% من الاستخدامات لم يتم عمل جدول مواصفات، ونسبة 71.43% لم يتم تحليل المحتوى بالوصف التفصيلي توصيف الأهداف، بينما نسبة 64.29% لم يتم حساب نسبة الإتفاق بين المحكمين. وقد يرجع ذلك إلى عدم وعي الباحثين بشروط وافتراضات طريقة صدق المحتوى أو بأهميتها.

ب- الصدق المرتبط بمحك:

للإجابة على السؤال المتعلق بطريقة الصدق المرتبط بمحك قام الباحثان بإعداد

الجدول التالي:

جدول رقم (13) يوضح النتائج المتعلقة بجانب التحقق من الصدق المرتبط بمحك

النسبة المئوية	التكرار	الإستجابات	البند
100	11	تلازمي	صدق المحك
00	00	تنبؤي	
45.45	05	مقياس	نوع المحك
09.10	01	تقدير	
45.45	05	تحصيل دراسي	
100	11	نعم	هل المحك متعلق بالسمة المقاسة؟
00	00	لا	
00	00	نعم	هل المحك صادق؟
00	00	لا	
100	11	لم يحدد	
00	00	نعم	هل المحك ثابت؟
00	00	لا	
100	11	لم يحدد	
54.55	06	مرتفع (أكثر من 0.70)	ماهو المستوى المعتمد لمعامل الصدق؟
45.45	05	متوسط (0.30-0.69)	

00	00	منخفض (أقل من 0.30)
----	----	---------------------

من خلال الجدول السابق يتضح أن كل طرق الصدق المتعلق بمحك المستخدمة كانت من نوع الصدق التلازمي ولم يستخدم الصدق التنبؤي على الإطلاق. ويرجع ذلك إلى طبيعة البحوث والغرض منها، وقد يرجع لصعوبة تطبيقه مقارنة بالصدق التلازمي.

كما تم استخدام المحكات المختلفة في التحقق من الصدق المرتبط بمحك وهي: مقياس آخر، تحصيل دراسي، تقديرات، حيث كانت نسبها على التوالي: 45.45%، 45.45%، 9.10%. ولاحظ الباحثان أن أغلب المحكات التي استخدمت كانت جاهزة، وبعض الباحثين استخدموا أدوات قاموا ببنائها كمحكات فيما بينها. وهي الأقل تكلفة من حيث الجهد والوقت، ولو كانت على حساب الدقة العلمية. ويلاحظ أيضا أن كل الباحثين في عينة الدراسة ركزوا على تعلق المحك المستخدم بالسمة المقاسة، لكنهم لم يذكروا أي معلومات حول صدق المحك أو ثباته.

أما بالنسبة للمستويات المعتمدة لمعامل الصدق المتعلق بالمحك فقد كانت مرتفعة (أكثر من 0.70) بنسبة 54.55%، ومتوسطة (0.30-0.69) بنسبة 45.45%.

وتتفق نتائج هذا السؤال مع ما توصلت إليه دراسة نورة القضيبي (2001) حيث وجدت أن المحكات المستخدمة كانت عبارة عن اختبارات بنسبة 69.10%، وتحصيل دراسي بنسبة 21.40%، وتقديرات بنسبة 9.50%. وكانت نسبة تعلق المحك بالسمة التي يقيسها الاختبار 100.0%. أما فيما يخص صدق وثبات المحك المستخدم، فكانت نسبة 17.90%، 20.50% من الاستخدامات لم يتم فيها ذكر معلومات حول الصدق والثبات على التوالي. ولكن تختلف مع نتيجة نورة القضيبي (2001) حيث وجدت أن المستويات المعتمدة لمعامل صدق الاختبار كانت مرتفعة بنسبة 23.10%، ومتوسطة بنسبة 43.60%، بينما كانت منخفضة بنسبة 33.30%، ويرجع ذلك لاختلاف حجم العينة بين الدراستين، حيث بلغ عدد الطرق في 11 طريقة مقابل 39 طريقة في دراسة نورة القضيبي (2001).

ج-صدق التكوين الفرضي: للإجابة على السؤال قام الباحثان بإعداد الجدول التالي:

جدول رقم (14) يوضح النتائج المتعلقة بجانب التحقق من صدق التكوين الفرضي

النسبة المئوية	التكرار	الإستجابات	البند
07.94	10	نعم	هل تم التعريف بالإطار النظري للسمة المقاسة؟
92.06	116	لا	
100	126	المجموع	
07.94	10	نعم	هل اشتقت الفرضيات من الإطار النظري للسمة المقاسة؟
92.06	116	لا	
100	126	المجموع	
49.32	72	الإتساق الداخلي	ماهي طرق التحقق من صدق التكوين الفرضي للأداة؟
38.36	56	المقارنة الطرفية	
04.79	07	التحليل العاملي	
06.85	10	طريقة أخرى	
00.68	01	لم يجدد الطريقة	
100.0	146	المجموع	
96.55	140	نعم	هل طرق التحقق من صدق التكوين الفرضي للأداة مناسبة؟
03.45	05	لا	
100.0	145	المجموع	
99.20	124	نعم	هل طرق التحقق من صدق التكوين الفرضي للأداة كافية؟
00.80	01	لا	
100.0	125	المجموع	

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن هناك قصورا ملحوظا من قبل الباحثين باتباع الخطوات المنهجية للتحقق من صدق التكوين الفرضي، حيث لم يشر إلى البناء النظري للسمة المقاسة بنسبة 92.06%. فبالرغم من أن الباحث يفرد له فصلا كاملا من فصول البحث، ولكن يتحتم عليه عندما يستخدم هذا النوع من الصدق أن يذكر البناء النظري الذي اعتمد عليه ولو بالإشارة بشكل موجز إلى نظرية معينة أو مجموعة من النظريات التي حاول الباحث أن يوفق بينها.

الخطوة التالية التي يجب أن يتبعها الباحث عند التحقق من صدق التكوين الفرضي بعد أن يذكر النظرية التي اعتمد عليها، أن يحاول اشتقاق فرضيات مصاغة من إطاره النظري ثم يتحقق منها إحصائيا أو تجريبيا (Gronglund, 1976)، هذه الخطوة تم اغفالها كذلك من الباحثين بنسبة 92.06%.

استخدم الباحثون مجموعة من الطرق (الأنواع) للتحقق من التكوين الفرضي وهي حسب نظرية الصدق الحديثة بمثابة بينات أو دلالات أو مؤشرات (تغزة)، وكانت الطريقة الأكثر استخداما هي طريقة الاتساق الداخلي بنسبة 49.32% ثم المقارنة الطرفية بنسبة 38.06%. كما تم استخدام طريقة أخرى تمثلت في الصدق التقاربي بنسبة 06.85%، واستخدمت طريقة التحليل العاملي بنسبة 04.79%، بينما لم تحدد الطريقة في استخدام واحد فقط أي بنسبة 00.68%.

ولقد كانت هذه الطرق غير مناسبة بنسبة 03.45% فقط، ويرجع ذلك في استخدام طريقة الاتساق الداخلي بصورة خاطئة، حيث قام بعض الباحثين بحساب معاملات الارتباط بين درجة البند والدرجة الكلية لأدوات متعددة المقاييس، في حين كان يجب في هذه الحالة استخدام الدرجة الكلية للمقاييس الفرعية وليس الأداة كلها.

كما نلاحظ أيضا أن طرق التحقق من صدق التكوين الفرضي لم تكن كافية بنسبة 00.80% من 125 استخدام بعد استثناء استخدام واحد لم يتم فيه تحديد الطريقة وتوضيح إجراءات التحقق، حيث وجد الباحثان إجراء واحد تم فيه استخدام أحد اساليب ثبات التجانس للحكم على صدق بناء الأداة.

وتتفق هذه النتائج مع ما توصل إليه الثبيتي (1998) في دراسته بأن الملفت للنظر في النتائج التي توصل إليها أن صدق التكوين الفرضي (البناء النظري) الذي يعتبر العمود الفقري لعملية التحقق من صدق أدوات المعطيات لم يلق أي اهتمام من قبل الباحثين، مما قد يكون له الأثر الواضح على تحليل النتائج وتفسيرها وعمليات التطبيق.

كما تتفق أيضا مع نتائج دراسة نورة القضيبي (2001) حيث توصلت إلى أن الباحثين لم يشاروا إلى البناء النظري بنسبة 96.40%، ولم يقوموا باشتقاق فرضيات مصاغة من الإطار النظري بنسبة 81.50%. كما وجدت أنه استخدمت طرق (بينات) مختلفة للتحقق من صدق التكوين الفرضي للأدوات المستخدمة في عينة دراستها وهي: الاتساق الداخلي، التحليل العاملي، الفروق بين الأعمار، تحليل البنود

وبيانات أخرى، الفروق بين الجماعات، وكانت نسبها على التوالي: 31.40%، 28.60%، 17.10%، 08.60%، 08.60%، 05.70%.

ويفسر الباحثان النتائج التي توصل إليها فيما يتعلق ببعض الممارسات الخاطئة لبعض الباحثين عند التحقق من صدق أدواتهم، في عدم الوعي بمفهوم القياس النفسي وبناء وتطوير الاختبارات. ينتج عن ذلك عدم الوعي بطبيعة الأداة المستخدمة والغرض من استخدامها، وعدم الوعي بالمفاهيم المتعلقة بالقياس النفسي وبناء الاختبار وأهمها الصدق. يتضح ذلك في ميل بعض الباحثين إلى استخدام الطرق الشائعة ومحاكاة الباحثين الآخرين (خاصة إذا كانت الأطروحات يشرف عليها نفس الأستاذ) حتى ولو كانت غير سليمة أو غير دقيقة أو لم تستخدم استخداما صحيحا. كما يفسر الباحثان أوجه القصور في عملية التحقق من صدق المحك في الصعوبة التي يواجهها الباحثون في الحصول على محك جيد يستوفي أهم الشروط التي يجب توافرها فيه، وهي مشكلة متأزمة دائما ما ينادي المختصون في القياس النفسي بحلها عن طريق استخدام محكات متعددة أو تصحيح معامل الصدق في ضوء ثبات المحك وثبات الاختبار، وغالبا ما يكتفي بتصحيح معامل الصدق في ضوء ثبات المحك فقط. أما فيما يتعلق بعدم اتباع الشروط المنهجية في التحقق من صدق التكوين الفرضي، فيفسرها الباحثان بأن هذه الممارسات ما هي إلا انعكاس لأدبيات القياس النفسي وخاصة العربية منها والتي تنظر إلى الصدق وفق منظور تعددي، وتنظر إلى صدق التكوين الفرضي (البناء، المفهوم) على أنه نوع منها يتم التحقق منه عن طريق بيانات محددة (تبيغزة، 2009).

استنتاجات البحث:

من خلال مناقشة نتائج البحث في ضوء تساؤلاته، نستنتج أنه:

1- تم التحقق من صدق أدوات القياس بنسبة 72.00% من مجموع الأدوات المستخدمة في أطروحات دكتوراه علم النفس وعلوم التربية بجامعة الجزائر2، والبالغ عددها الإجمالي 346 أداة؛ ولم يتم التحقق منه بنسبة 28.00%؛ هذا بغض النظر

عن متغير إعداد الأداة سواء من قبل الباحث نفسه أو من إعداد باحث آخر أجنبي أو عربي .

2- أن أكثر طرق التحقق من صدق أدوات القياس شيوعا هي طريقة صدق المحكمين بنسبة 43.00% من مجموع استخدامات طرق التحقق من الصدق في أطروحات دكتوراه علم النفس وعلوم التربية بجامعة الجزائر2 (393 طريقة)، ثم طريقة صدق التكوين الفرضي بنسبة 32.06% من الاستخدامات، ثم الصدق الذاتي، الصدق الظاهري، صدق المحتوى، الصدق المرتبط بمحك بنسبة 12.21%، 06.11%، 03.56%، 02.80% على التوالي؛ كما استخدمت طريقة أخرى واحدة وهي الصدق الثقافي بنسبة 00.26%.

3- أن نسبة 93.38% من استخدامات طرق التحقق من صدق أدوات القياس في أطروحات دكتوراه علم النفس وعلوم التربية بجامعة الجزائر2 كانت جيدة، وأن نسبة 06.62% منها غير جيدة، حيث كانت طريقة الصدق المرتبط بمحك جيدة بنسبة 100%، وطريقة التكوين الفرضي جيدة بنسبة 96.00%، أما طريقة صدق المحتوى فكانت جيدة الاستخدام بنسبة 64.29%.

4- أن خطأ عدم كفاية طرق التحقق من صدق الأدوات من الأخطاء التي وقع فيها الباحثون عند استخدامهم لطرق التحقق من الصدق في أدوات القياس في أطروحات دكتوراه علم النفس وعلوم التربية بجامعة الجزائر2، حيث ظهر هذا الخطأ في 166 استخدام بنسبة 66.67%.

5- أن خطأ عدم التحقق من صدق الأداة على عينة ممثلة لمجتمع الدراسة من الأخطاء التي وقع فيها الباحثون عند استخدامهم لطرق التحقق من صدق أدوات القياس أطروحات دكتوراه علم النفس وعلوم التربية بجامعة الجزائر2، وقد ظهر هذا الخطأ في 89 استخدام بنسبة 53.61% من مجموع الاستخدامات الكلية.

6- أن خطأ عدم التحقق من صدق الأداة على عينة مناسبة الحجم من الأخطاء التي وقع فيها الباحثون عند استخدامهم لطرق التحقق من صدق أدوات القياس في أطروحات دكتوراه علم النفس وعلوم التربية بجامعة الجزائر2، وقد ظهر هذا الخطأ في

13 استخدام بنسبة 07.83% من مجموع الاستخدامات، كما أن 30.72% من الاستخدامات لم يذكر الباحثون أي معلومات عن هذا الجانب.

7- أن الباحثين وقعوا في 03 أخطاء متعلقة بإجراءات تطبيق طريقة صدق المحتوى، حيث أن نسبة 78.57% من الاستخدامات لم يتم عمل جدول مواصفات، ونسبة 71.43% لم يتم تحليل المحتوى بالوصف التفصيلي توصيف الأهداف، بينما نسبة 64.29% لم يتم حساب نسبة الإتفاق بين المحكمين.

8- أن كل طرق الصدق المتعلق بمحك المستخدمة كانت من نوع الصدق التلازمي ولم يستخدم الصدق التنبؤي على الإطلاق، كما تم استخدام المحكات المختلفة في التحقق من الصدق المرتبط بمحك وهي: مقياس آخر، تحصيل دراسي، تقديرات، كما أن كل الباحثين في عينة الدراسة ركزوا على تعلق المحك المستخدم بالسمة المقاسة، لكنهم بالمقابل لم يذكروا أي معلومات حول صدق المحك أو ثباته.

9- أن هناك قصورا ملحوظا من قبل الباحثين باتباع الخطوات المنهجية للتحقق من صدق التكوين الفرضي، حيث لم يشر إلى البناء النظري للسمة المقاسة، كما لم يتم اشتقاق فرضيات مصاغة من الإطار النظري، واستخدم الباحثون مجموعة من الطرق للتحقق من التكوين الفرضي، حيث كانت الطريقة الأكثر استخداما هي طريقة الاتساق الداخلي بنسبة 49.32% ثم المقارنة الطرفية بنسبة 38.06%، كما تم استخدام طريقة أخرى تمثلت في الصدق التقاربي بنسبة 06.85%، واستخدمت طريقة التحليل العاملي بنسبة 04.79%، بينما لم تحدد الطريقة في استخدام واحد فقط أي بنسبة 00.68%. ولقد كانت طرق التحقق من صدق التكوين الفرضي غير مناسبة بنسبة 03.45%، كما أن هذه الطرق لم تكن كافية بنسبة 00.80%.

التوصيات والإقتراحات: بناء على نتائج الدراسة الحالية فإن الباحثان يوصيان بما يلي:

✓ تركيز أساتذة قسم علم النفس وعلوم التربية الذين يقومون بتدريس مادة القياس النفسي على خطوة جمع البيانات، باعتبارها خطوة هامة من خطوات البحث العلمي، وخاصة موضوع الصدق وكيفية التحقق منه.

- ✓ تبصير طلاب الدراسات العليا بالأخطاء التي قد يقع فيها الباحثين فيما يتعلق بطرق التحقق من صدق أدوات القياس، من خلال تقويم الرسائل والأطروحات الجامعية المتوفرة في القسم، وذلك للتعرف على أنماط الأخطاء الشائعة بين الباحثين في هذا المجال بصورة عملية.
- ✓ عقد ورشات ودورات تدريبية لطلاب الدراسات العليا حول بناء أدوات القياس وكيفية التحقق من صدق أدوات القياس.
- ✓ إجراء دراسات تقييمية دورية شاملة لمراحل بناء وتطوير الاختبارات النفسية والتربوية المستخدمة في الرسائل الجامعية والأبحاث المنشورة في المجالات العلمية.

المراجع

- محمد بوزيان تيغزة (2009): الاتجاهات الحديثة لنظرية الصدق ومتضمناتها التطويرية للقياس وتصميم الاختبارات، بحوث ندوة قسم علم النفس وكلية التربية لجامعة الملك سعود حول علم النفس وقضايا التنمية الفردية والاجتماعية، الرياض.
- محمد بوزيان تيغزة (2012): تجويد البحوث العلمية والرسائل الجامعية - نحو منهجية لتطوير آليات التنظير والأطر النظرية السائدة، المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي، البحرين.
- بشير معمري (2007): القياس النفسي وتصميم أدواته - للطلاب والباحثين في علم النفس والتربية، ط2، الجزائر: منشورات الحبر.
- رجاء محمود أبو علام (2013): مناهج البحث الكمي والنوعي والمختلط، ط1، الأردن: دار المسيرة.
- سعد عبد الرحمن (1998): القياس النفسي - النظرية والتطبيق، ط3، القاهرة: دار الفكر العربي.
- صفوت فرج (2007): القياس النفسي، ط6، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
- صلاح الدين محمود علام (2000): القياس والتقويم التربوي والنفسي أساسياته وتطبيقاته وتوجهاته المعاصرة، ط1، القاهرة: دار الفكر العربي.

- عبد العزيز بوسالم (2014): القياس في علم النفس والتربية - الأسس النظرية والمبادئ التطبيقية، ط1، الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع.
- علي حامد الثبيتي (1992): أخطاء شائعة بين تصاميم البحوث التربوية والنفسية وعلاقة ذلك بالصدق الإحصائي للنتائج وتعميمها، رسالة الخليج العربي، السنة 1، ع(44)، 51-89.
- علي حامد الثبيتي (1998): صدق البناء النظري لأدوات جمع المعلومات في البحوث التربوية والنفسية وانعكاس ذلك على تفسير النتائج، رسالة الخليج العربية، السنة 19، ع(96)، 17-62.
- غادة بنت عبد القادر يار محمد بنحش (2007): تقويم طرق تقدير ثبات وصدق أدوات القياس المستخدمة في بعض رسائل الماجستير بكلية التربية بجامعة أم القرى، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، كلية التربية، مكة المكرمة.
- نورة عبد الرحمن القضيب (2001): أساليب التحقق من ثبات وصدق الاختبارات المستخدمة في رسائل الماجستير في اقسام علم النفس في بعض جامعات المملكة العربية السعودية - دراسة تقويمية مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود بن عبد العزيز، كلية التربية، الرياض.
- Anastasi, A & Urbina, S. (1997). Psychological testing, 7th ed; New York; prentice hall.
- Messick, S. (1994b). Validity of psychological Assessment: Validation of Inferences from persons' Response and Performances as scientific Inquiry into Score meaning. Princeton, N. J: Educational Testing Services. (ERIC No. ED 380466).
- Messic, S. (1995b). Standards of Validity and the Validity of Standards in Performance Assessment. Educational Measurement: Issues and Practice, winter.
- Witta, E. Lea and Daniel, Larry G. (1997). Implication for Teaching Graduate Students Correct Terminology for Discussing Validity and Reliability Based on a Content Analysis of Three

social Science Measurement Journals. Paper Presented at the annual meeting of the American Educational Research Association. Chicago. IL. March 24–28. (ERIC No. ED 408853).

- Witta, E. Lea and Daniel, Larry G. (1998). The Reliability and Validity of Test Scores: Are Editorial Policy Changes Reflected in Journal Articles? Paper presented at the annual meeting of the American Educational Research Association. San Diego? CA April 13–17. (ERIC No. ED 422366).



سلوك



دورية علمية محكمة

صدرها مخبر تحليل المعطيات الكمية والكيفية للسلوكات

النفسية والاجتماعية

قسم علم النفس - كلية العلوم الاجتماعية

العدد : 03

جوان : 2016

ISSN 2353-0359